# نظرة حول مخطوطة تكملة المشدّالي على تعقبة الوانوغي على تهذيب البراذعي

محمد بسكر

تعتبر مدونة الإمام سحنون ثاني مصدر فقهي معتمد لدى المدرسة المالكية، ولذا كثر الاعتناء بها فأخذت قدرا كبيرا من جهد العلماء شرحا وتقييدا وتعليقا واختصارا. وكان من أهم مختصراتها شيوعا وانتشارا كتاب التهذيب لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم البراذعي الأزدي القيرواني المغربي، إذ صار مرجع التدريس والفتوى في المغرب العربي، قال القاضي عياض: **(ظهرت بركة هذا الكتاب على طلبة الفقه، وتيمنوا بدرسه وحفظه، وعليه معول أكثرهم بالمغرب والأندلس)**. كتب عليه بعض الأئمة شروحا وتقاييد، فجعل عليه أبو الحسن على بن عبد الحق الزرويلي شرحا سماه «التقييد» وألّف عليه إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير كتاب «التهذيب على التهذيب»، وشرحه ابن مرزوق التلمساني في كتاب سماه «روضة الأريب في شرح التهذيب».

ومن بين أهم الشروح التي وضعت على التهذيب في القرن التاسع كتاب

«التعلقة» للشيخ أبي مهدي عيسى الوانوغي، أَحَدُ تلامذة الشيخ ابن عرفة البارزين، انتهى من تبيضه سنة 804هـ، ولجلال كتابه وعظيم فائدته قام بالتقييد عليه عصريّه الشيخ محمد بن أبي القاسم المشدّالي الجزائري في تأليف عُرف عند عموم أهل أصحاب التراجم بـ»التكملة»، وهي من المؤلفات الفقهية الهامة المعتمدة عند كثير من العلماء، والتي نأمل أن يلتفت إليها أهل العلم بالدراسة والتحقيق.

وبالرغم من شهرة كتاب التكملة بين المتأخرين من الفقهاء، إلاّ أنّ الغموض يكتنف جانبا هاما من الحياة العلمية والاجتماعية لمؤلفه، فلا نعرف عنه إلاّ إشارات قليلة أوردها كتب التراجم التي بين أيدينا، فكان من أوائل من ترجم له القرافي في كتابه «توشيح الديباج»، وتبعه في ذلك الشيخ السخاوي في «الضوء اللامع»، والشيخ أحمد بابا التنبكتي في كتابه «نيل الابتهاج» ومختصره «كفاية المحتاج»، ونقلت المراجع الحديثة نفس ما أوردته المصادر المتقدمة، بل نجد ترجمة ابنه أبي الفضل الذي توفي أثناء حياة والده نالت حيزا كبيرا في بعض مصادر الترجمة القديمة والحديثة أكثر من ترجمة والده، وخاصة عند الإمام السخاوي في كتابه «الضوء اللامع»، إذ استفاض في الحديث عنه في أكثر من صفحة.

## نبذة عن حياة الشيخ المشدّالي:

الشيخ محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد المَشَدّالي أبو عبد الله (ت866هـ/1461م)، من أفاضل الوجوه العلمية المنحدرة من منطقة القبائل، ينتسب إلى مشدّالة بطن من بطون ازواوة، وهي من المراكز التعليمية الجزائرية الهامّة التي أنجبت أسماء علمية بارزة نذكر منها:

الشـــيخ منصور بن أحمـــد بن يعلي المشـــدّالي البجائي شارح رسالة ابن أبي زيد القيرواني،

والشـــيخ أبـــو علي ناصـــر الدين المشدّالي،

والشيخ أبو موسى عمران المشدّالي،

والشـــيخ محمد الصالح بن سليمان العيسي المشدالي...وغيرهم.

أخذ المشدّالي علومه عن أبيه وترقى معه في بعض شيوخه، وانتقل إلى تونس فأكمل تعليمه على يد الشيخ ابن عرفة شامة شيوخها في وقته، عرفنا ذلك من خلال نقل المشدّالي في «تكملته» لكثير من المســـائل التي طرحها عليه مشافهة، فكان يقول: **(قال شـــيخنا وســـألت شيخنا)**.

ويظهر أنّ المشـــدّالي لم يكن طالبا للعلم في تونس فقط، أثناء تمدرسه على الشـــيخ ابن عرفة بل كان من العلماء الـــذي لفتوا انتباه العامّـــة والخاصّة، له حظوة ومكانة عند أمراء الدولة الحفصية يفســـرها ما نقله أصحاب التراجم من أنّه: **(ذو وجاهة عند صاحب تونس)**.

وقد حلّ بمصر أيضا، وكانت له لقاءات مع بعض علماء الإسكندرية دارت فيها معهم مباحثـــات فقهية أورد بعضها في تكملته، فقد نقـــل الحطّاب من تكملة المشدّالي قوله: **(وقع الْبَحْثُ بيني وبين بعـــض الْفضلاَء بالإســـكندرية فيمن صلاتـــهُ جلوس فَكَبَّرَ للثالثة ونســـي الجلوس ورجع بالنيـــة عمدا هل هي كَمَسْأَلَة من رَجَعَ لِلْجُلُوسِ بَعْدَ الْقيَام أَمْ لا ؟ فَقُلْت: نعـــم، وَصَوَّبَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ الْمُذَاكِرِينَ؛ لأَنّ الْعلَّةَ فِي الأصل التَّلَبُّسُ ببركن، وَمُوجِبُ السُّجُود هو زِيَادَةُ اللُّبْث إذا قُلْنَا بِالصِّحَّةِ هذا كُلُّهُ موجود في الفرع)**.

فكان رحمه الله كما وصفه التنبكتي: **(إماماً كبيراً مقدماً في الفقه على أهل عصـــره في الفقه وغيره)**، تولّى منصب

الخطابة بالجامع الأعظم ببجاية وتصدى فيه وفي غيره للتدريس والإفتاء، ولسعة علمه ضُرب به المثل، فقيل لكلّ من تطاول بعلمه: (**أتريد أن تكون مثل أبي عبد الله المشدّالي؟**).

**تلامذة المشدّالي:** تخرج على يديه خلق كثير منهم:

- محمد بن محمد بن أبي القاسم المشدّالي،المعروف في الشرق بأبي الفضل، وفي المغرب بابن أبي القاسم (ت864هـ)، استقر بمصر، فملأ الدنيا وانبهر به أصحاب الوجاهة والسّلطان، إذ عُدّ من أذكياء العالم ونادرة من نوادر الزمان. كتب عنه تلميذه وعصريّه الإمام السخاوي ترجمة في كتابه «الضوء اللامع» فتوسع في ذكر نعوته ومناقبه العلمية في جميع الميادين،كما وصفه صاحب «النجوم الزاهرة» بأنّه كان: (**...إماماً في المعقول والمنقول، وشهرته القوية بالأول، وكان إماماً في النحو والمنطق وعلم المعاني والبيان والأصلين والطّب والحكمة وعلوم الأوائل، وكان إذا حقق مسألة فقهية كان إلى كلامه المنتهى، وبالجملة إنه كان نادرة من النوادر رحمه الله...**).

- محمد المشدّالي شقيق الذي قبله وهو الأكبر، أخذ عن أبيه، وكان صدرا من صدور العلم في بجاية.

- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن الشيخ أبي القسم، أبو إسحاق، المشدّالي الأصل التونسي البجائي المالكي قريب أبي الفضل الشهير.

- حمزة بن محمد بن حسن بن علي بن عبد الحكيم البجائي المالكي نزيل الشيخونية.

- إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن أحمد بن سليمان بن مهيب الصدقاوي الزواوي الأصل ثم البجائي المالكي نزيل مكة.

- سليمان بن صالح بن علي بن حسن

بن علي العجيسي البجائي المالكي الفقيه نزيل الرباط.

- محمد بن عثمان بن ظافر بن علي بن عبد الرحمن أبو عبد الله البجائي المالكي نزيل الإسكندرية.

- سليمان بن يوسف بن إبراهيم الحسباوي البجائي المالكي.

**مؤلفات المشدّالي:** للمشدالي مؤلفات جمة منها:

- تكملة تعلقة أبي مهدي عيسى الوانوغي على تهذيب البراذعي، وهي من أهم الحواشي التي اعتمدها المتأخرون من شرّاح المختصر، كالشيخ الحطاب في كتابه «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل»، إذ نقل منها زهاء 143 مرة، وكذلك نقل عنها بدرجات متفاوتة الشيخ الخرشي في «شرحه الصغير» على مختصر خليل، والدسوقي في «حاشيته»، والنفراوي في «الفواكه الدواني»، والصاوي في «حاشيته على الدردير»، والشيخ عليش في «منح الجليل شرح مختصر خليل»، وغيرهم.

- اختصر كتاب البيان لابن رشد، ورتبه على مسائل ابن الحاجب وجعله بمثابة شرح له، وأسقط ما فيه من تكرار، ورد كل مسألة إلى موضعها من الإحالات، والاختصار مع زيادته جاء في أربعة مجلدات.

- كتاب جمع فيه أبحاث ابن عرفة التي في «مختصره» المتعلقة بكلام ابن شاس وابن الحاجب وشرحه مع زيادة.

- له فتاوى منقولة في «الدرر المكنونة في نوازل مازونة» للشيخ يحيى بن موسى المازوني، و«المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي».

## ملاحظات حول مخطوطة كتاب التكملة:

أ: بين أيدينا نسخة مصورة عن نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية، تحتوي 135

صفحة، بخط الشيخ عبد العزيز محمد بن سليمان المغربي المعروف بالزواوي، يرجع تاريخ نسخها إلى أواسط جمادي الأولى من عام 961هـ، وهي مبتورة الأول والوسط، تبدأ من كتاب الطهارة عند قوله: («غ» وهي حدثية وخبثية والأولى مائية وغير مائية، والأولى صغرى وكبرى)، وتنتهي في الصفحة رقم12 بباب الجنائز حيث يبدأ البتر، ويستمر إلى الصفحة رقم 133 التي تبدأ بباب الجراح. فمجل صفحات هذه النسخة 28 صفحة من مجموع 135 صفحة.

أما ناسخها كما هو مقيد على وجه آخر الصفحة الأخيرة فهو عبد العزيز بن محمد بن سليمان المغربي، عرف بالزواوي، بتاريخ أواسط جمادي الأولى من عام واحد وستين وتسعمائة هجرية.

وهي بخلاف النسخة التي وقف عليها الدكتور حمزة أبو فارس والمتواجدة في مكتبة طرابلس، وقد كتب حولها دراسة نشرها في كتابه «بحوث ودراسات في الفقه المالكي» ص.67، أظهر فيها بعض أوصافها ومما جاء فيها:

- (أنها مجهولة الناسخ، أمّا تاريخه فهو أوائل صفر من عام ستة وثلاثين وثمانمائة، وهذا يعني أن هذه النسخة كتبت في حياة المؤلف أو نقلت من نسخة كتبت في حياة المؤلف مع احتفاظ الناسخ بتاريخ النسخ الأول) (ص.68)، والصحيح أنّ التاريخ المذكور هو تاريخ انتهاء المشدالي من حاشيته كما هو مبين في آخر النسخة الأزهرية وسيأتي بيانه فيما بعد.

- لم يبيّن الدكتور عدد صفحات هذه النسخة، وهل هي نسخة تامة أم مبتورة؟

ب: كتاب «التكملة» حاشية جعلها المشدالي على شرح الشيخ أبي مهدي عيسى الوانوغي على «تهذيب البراذعي»

الذي عرف بـــ «التعلقة»، واللفظة في مدلولها تشـير أنّ مـراد الوانوغي الاختصار في الشـرح، وقد بنى تعلقته على مقدمـات منطقية امتازت بالجودة كما وصفها القرافي في كتابه التوشـيح (ص.174).

ج: يفهـم من بعض المصـادر أنّ الوانوغي لم يتمّ «تعلقته»، وأنّ الشـيخ المشـدّالي قام بإكمال ما تركه صاحب الأصل، كما أشـار القرافي حيث قال: **(... كمّـل تعليقـة الوانوغي على البراذعي...)**، وقال التنبكتي في «كفاية المحتاج»: **(كمّل تعليقة الوانوغي على البراذعـي)**، وكلام الوانوغي في خاتمة النسـخة المخطوطة الأزهرية يدل أنّه أتمّ شـرحه عكس مـا يُفهم من كتب التراجم، إذ قال: **(وقد انتهى ما علقته علـى المدونة مما عنـدي من المباحث والنـوازل وتركت كثيرا مما علقته... طلبا للاختصار)**، غير أنّ شـرحه جاء مقتضبا ومختصرا، فرغب بعض الأفاضل من الشيخ المشـدّالي أن يشرح لهم ما اعتاص من عباراته لتكمل فائدته.

د: أتمّ الشيخ المشـدالي «تكملته» سـنة 836هـ، حسب ما هو ثابت في خاتمة مخطوطة الأزهر، بخلاف ما ذكره الأستاذ حمزة أبو فارس في الصفحة 68 من كتابه «بحوث ودراسات» إذ قال: **(أمّا المشـدالي ففرغ مـن تأليفه هذا أواخر ربيع الأول من عام 804هـ)**، والذي يبدو لي:

أنّ التاريخ الذي أشار إليه الدكتور هو تاريخ انتهاء الوانوغي من «حاشيته» فقد جاء في النسخة المخطوطة الأزهرية. **(... «غ» –رمز به للوانوغي– وقد انتهى ما علقته على المدونة مما عندي من المباحث والنوازل وتركت كثيرا مما علقته... أفكارا طلباً للاختصار والله عز وجل يلهمنا رشدنا ويردن (هكـذا) صالح العمـل... ووافق**

**أواخر ربيع الأول من عام أربعة وثمانمائة).**

ثم جاء بعده كلام المشدالي (... **«م» -رمز به للمشدالي- وهذا منتهى ما قصدته من تكملة هذا التعليق... ووافق تاريخه أوائل صفر من عام ستة وثلاثين وثمانمائة...)**، وهو التاريخ الذي ذكره الشيخ التنبكتي في «كفاية المحتاج» إذ قال: **(أما تكملة حاشية عيسى الوانوغي ففي غاية التحقيق تدل على سعة علمه وإمامته في مجلد فرغ منها عام ستة وثلاثين كما ذكره).**

هـ: كتب الشيخ الوانوغي في آخر النسخة العبارة التالية: **(تعليق الوانوغي على المدونة)**، أما المشدالي فقال في مقدمة شرحه: **(... القاضي المحقق المتقن أبو مهدي عيسى الوانوغي في تعليقه على التهذيب...)**. والذي في مصادر الترجمة أنّ تعليقة الوانوغي كانت على مختصر المدونة المعروف بـ»التهذيب» للبراذعي، قال القرافي في ترجمة الوانوغي: **(... وله حاشية على التهذيب للبراذعي...)**، واستعمال الشيخ الوانوغي لفظ «المدونة» مشى فيه جريا على عادة المتأخرين من المالكية في إطلاقه على «التهذيب».

و: استعمل المشدّالي عدة رموز ومصطلحات كعادة بعض العلماء القدامى في الرَّمْزِ للأسماء برموز معينة طلبا للاختصار، فأشار بحرف (غ) إشارة إلى الشيخ الوانوغي، وبحرف (م) إشارة إلى تكملته وتعقُّبَاتِه، وقد يشير إلى شرحه بقوله ( قلت). ورمز بحرف (ف) لابن عرفة، و(س) لأسمعية العتبية، و(سع) لسماع عيسى، و(سق) لسماع ابن أبي القاسم، و(سش) لسماع أشهب...الخ.

**منهج المشدّالي وأسلوبه في تكملته:**

قدم الأستاذ حمزة أبو فارس في بحث له عن مختصرات المدونة وشروحها

ملخصا عن مضمون ومنهجية المشدّالي في شرحه،ننقل منه بعض استنتاجاته مع زيادات وملاحظات طفيفة:

**1**: بدأ المشدّالي تكملته بعد الحمد والصلاة بذكر دافعه لتأليف هذا الكتاب، إذ نزل عند رغبة بعض الأفاضل في وصل كلام الشيخ الوانوغي على «التهذيب».

جاء في خطبة «التكملة» التي وقف الأستاذ حمزة أبو فارس على نسخة مخطوطة منها ما نصه: **(قال الشيخ الإمام العالم العلامة حجة عصره وفريد زمنه أبو عبد الله محمد بن الشيخ أبي القاسم المشدالي رحمه الله تعالى ورضي عنه: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النيئين وإمام المرسلين، والرضا عن الصحابة أجمعين ومن تبعهم إلى يوم الدين.**

**وبعد: فإنّ بعض فضلاء أصحابنا الأخيار، والمجتهدين النظار،سألني ورغب إليّ في أن أصل كلام الشيخ الفقيه الفاضل النبيه القاضي المحقق المتقن أبو مهدي عيسى الوانوغي في تعليقه على التهذيب بما يوضح ما اعتاص من عباراته، ويكشف ما خفي من إشاراته، لتكمل بذلك فائدته، وتحصل للطلاب عائدته، فاستخرت الله سبحانه في ذلك، فأجبته إلى طلبته، وأسعفته في تحصيل رغبته، وربما أضفت إلى ذلك ما يحسن من الزوائد، وما يرغب فيه من جلائل الفوائد).**

**2**: ذكر أنّه ابتدأ شرحه بجلب كلام «المدونة» ثم تعليق الوانوغي ثم شرحه وتكملته.

**3**: اعتمد المشدّالي على معظم مصادر الفقه المالكي المعروفة،كـ «المدونة» و«العتبية» و «تهذيب التهذيب» لابن

بشير، ومؤلفات ابن رشد، و «الطراز» للقاضي سند، والمازري من شرحه على «التفريع»، و «المنتقى» للباجي، و«تعليقة» أبي عمران الفاسي، وتهذيب الطالب والنكت والفروق لعبد الحق الصقلي، ونقل أيضا عن ابن عبد السلام التونسي، ومن تقييد أبي الحسن الصغير، و «الذخيرة» للقرافي، و «فتاوى البرزلي»... وغيرها.

إضافة إلى اعتماده الكثير على كلام شيخه ابن عرفة نقلا من «مختصره الفقهي» أو من خلال مجموع المسائل التي طرحها عليه أثناء إقامته بتونس، أمّا تراجم الأعلام فاعتمد على كتاب «المدارك» للقاضي عياض.

**4**: التعريف بالأعلام المغمورة، ومثال ذلك قوله: (**... وأحمد بن نصر المشار إليه هو أحمد بن نصر بن زياد الهواري أخذ عن ابن عبدوس وابن سحنون ومن في طبقتهما ذكره عياض في الطبقة الرابعة من علماء إفريقيا، وقال في المالكيين من القرويين من يشتبه به وهو أحمد بن نصر الداودي متأخر، ومن أقران أحمد بن نصر الأول أحمد بن نصر ثالث أبو جعفر من أهل باجة إفريقية أيضا كان من المتكلمين على مذهب أهل السنة نظارا**).

**5**: الاعتناء بالمباحث اللّغوية والنحوية كثيرا كقوله: (**واحتج للمشهور بقول المبرد أنّ ما بعد إلى، إنْ كان من جنس ما قبلها دخل في حكمه، وإن كان من غير جنسه لم يجب ذلك، والمرفقان من الساعدين، على أنه قد تردد بعض أهل اللغة في اسم المرفق على ماذا يطلق؟ فقيل على طرف الساعد، وقيل على مجتمع الساعد والعضو، فإن قلنا إنه على طرفه كان في قول المبرد حجة...**).

**6**: التطرق إلى بعض المواضيع العقائدية، كما في قوله: (**وأما على**

مذهب الأشـــاعرة فليس هناك إلاّ أن الله تعالى أزال حرارة النار بالماء، عادة أجراها الله تعالى لا طبيعة).

7: مناقشـــة بعض مسائل مصطلح الحديث.

8: عـــرض إشـــكالات فقهيـــة ومناقشتها، ومن أمثلة ذلك قال: (وهنا مســـألة: تقرر اشتراط أهل المذهب كون الإمام مسلم، والمفهوم من قوة كلامهم كونه بشرا، ولو فرضنا جنيا مؤمنا، فهل تصح الصلاة خلفه أولا؟ قال صاحب أحكام الجان: تصح لأنه مكلف، لأن الرسالة لنا ولهم. قلت: قد يقال: لا يلزم من عموم الرسالة صحة الإمام، فقد يقال: هم أنقص فصار كنقـــص وصف الأنوثة، وقد يقال لا نسلم صحة التعليل بالرسالة، لأنّه يلـــزم عليه عدم صحة العكس في العلل، لأنّا وجدنا صحة الإمامة بدون الرسالة في إمامة جبريل عليه السلام، مع كون النبي عليه السلام لم يرسل إلى الملائكة، والصواب عدم ورود هذا؛ لأن العكس غير لازم في العلل...).

9: الإشارة إلى بعض المسائل الأصولية، مع تأصيل بعض الفروع الفقهية، ومثال ذلك: (قوله «أي الوانوغي» إذا توضأ إلى آخره، ما اســـتقرأه بعضهم من هنا ضعيـــف وصرح بذلك ابن بشـــير في التهذيب. (المشدّالي): أراد والله أعلم ما اســـتقرئ من قوله في الأم إلاّ أنّ يخشى إصابتهـــا أنّه كالنضـــح في البدن وهو المشهور، ووجه ضعفه أنّه من باب دليل الخطاب فلا يعارض عموم قوله والنضح طهور لك ما شـــك فيـــه، إلاّ أن يقال يخص به العموم فيصح على المختار... عند أئمة الأصول).

وفي مســـألة أخرى قَالَ المشدّالي: (هُنَا مســـألة لا أَعْلَمُهَـــا مَنْصُوصَةٌ لأهل الفروع بَـــلْ لأئمة الأصول،

وهي لو صلى وحده مثلا ظهر يوم الأحد، ثُمَّ وجد جماعة تَرَتَّبَتْ عليهم تِلْكَ الصلاة بِعَيْنِهَا من يومها فقد نص ابن رشد، وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يصح لهم قَضَاؤُهَا جماعة يوم اتِّفَاقًا، وَمِنْ يَوْمَيْنِ قولان، فَهَلْ يَصِحُّ له إعَادَتُهَا معهم ظاهر الكتاب: يَجُوزُ، وَعَرَضْتُهُ عَلَى ابْنِ عَرَفَةَ فقال: ظَاهِرُ الْمُدَوَّنَةِ كَمَا قُلْت، والذي عندي: أَنَّهُ لا يَفْعَلُ، قَالَ: لأنّ تَعْلِيلَهُمْ الإعادة بِتَحْصِيلِ فضيلة الوقت يَقْتَضِي اخْتِصَاصَ الإعادة بالوقت. الْمَشَّدالِيُّ: إنَّمَا عَلَّلُوا الإعادة بِتَحْصِيلِ فضيلة الجماعة، وَذَلِكَ مُقْتَضَى الإعادة في المسألة الْمَفْرُوضَةِ ).

**10**: لـه مباحث فقهية مع بعض العلماء، إمّا بالموافقة أو بالاعتراض كبحثه مع الشيخ العوفي في مسألة من اشتغل بتسخين الماء حتى خرج وقت الصلاة، فقد نقل الحطاب قول العوفي ثمّ عقب عليه بكلام المشدالي من تكملته فقال: (وَبَحَثَ مَعَهُ الْمَشَدالِيُّ فِي تَخْطِئَتِهِ لبعض الْعَصْرِيِّينَ قائلا الاحتمال أن يقال: الْمَرِيضُ الْمُنْدَرِجُ فِي الْآيَةِ الذي لا يقدر على مَسِّ الماء مطلقا، وَهَذَا يَقْدِرُ عَلَى استعماله من وجه فيطالب باستعماله من ذلك الْوَجْهِ، فإن كان تشاغله بتحصيل ذلك الوجه لا يُفِيتُهُ الوقت فواضح، وإن كان يُفِيتُهُ صَحَّ إجْرَاءُ الخلاف فيه مِمَّا ذكره بعض الْعَصْرِيِّينَ ، انْتَهَى).

وفي كثير من الأحيان يعتمد على اعتراضات شيخه ابن عرفة من مختصره الفقهي، أو من أسئلته التي طرحها عليه، وقد يُعقب على كلامه، ومثال ذلك: (قال المشدّالي في كتاب الصلاة الثاني عن الوانوغي قَالَ شَيْخُنَا: لا يُقْبَلُ قوله لقولها في الغصب وَالرَّهْنِ وَاللُّقَطَةِ. المشدالي: مسألة الرَّهْنِ من رهن عَبْدًا ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّهُ لغيره، ومسألة

**الْغَصْبِ مَنْ بَاعَ عَبْدًا ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّهُ لغيره، ومسألة اللُّقَطَة من بَاعَ عَبْدًا ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّهُ كان أعتقه، فَإِنَّهُ لا يُقْبَلُ الْجَمِيعُ، والجامع تَعَلُّقُ حَقِّ الْغَيْرِ فلا يَسْقُطُ بِمُجَرَّدِ إقْرَارِهِ لِلتُّهْمَةِ فِي ذَلِكَ ).**

وفي مسألة أخرى نقلها الحطاب: (قَالَ المشدالي فِي كِتَابِ الصَّيْدِ مِنْ حاشيته على المدونة: (قُلْت) لِشَيْخِنَا (ابن عرفة): أَرَأَيْتَ مَنْ أَكْتَرَى أرضا فَجَرَّ السَّيْلُ أَوْ النِّيلُ لَهَا سَمَكًا أهو لِرَبِّ الأرض أو للمكتري؟ قال: لِرَبِّ الأرض، لقولها: وَإِنْ لَمْ يَضْطَرُّوهُ، وكانوا قد بَعُدُوا عنه، فهو لِرَبِّ الدَّارِ).

**11**: يلاحظ تأثر المشدّالي بشيخه ابن عرفة ومنهجه الذي سلكه وبنى عليه مختصره الفقهي، في الاقتصاد في الكلام ومناقشة الأنظار والآراء المختلفة، والاختيار بين الأقوال.

**من نُسخ التكملة المخطوطة:**

- نسخة خطية بمكتبة مركز جهاد الليبيين ضد الطليان، تحت رقم 592.
- نسخة بمكتبة الأزهر الشريف تحتوي 135 ورقة، بخط عبد العزيز محمد بن سليمان المغربي المعروف بالزواوي، يعود تاريخ نسخها إلى أواسط جمادي الأولى من عام 961هـ.
- نسخة مخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 253 /14.
- نسخة خطية بعنوان تهذيب مسائل التهذيب لمجهول ذكرها بروكلمان 3 /290 بمكتبة القرويين بفاس تحت رقم 883، وبهامشها شرح حاشية الوانوغي وتكملة المشدالي.
- نسخة مخطوطة في مكتبة الرباط تحت رقم 317ج ذكرها الزركلي في الأعلام7 /5.

**ملاحظة: الموضوع موثق وله مراجع.**